السادة/ مساهمي شركة أبوظبي الوطنية لمواد البناء – بلدكو ش.م.ع. المحترمين،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة أبوظبي الوطنية لمواد البناء – بلدكو ش.م.ع. ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، وهي فترة شهدت تعزيزاً جوهرياً لقاعدة رأس المال وحقوق الملكية، وإعادة هيكلة الخسائر المتراكمة، ونمواً في الإيرادات بنسبة 37.4%، وتحسناً في هامش مجمل الربح ليصل إلى 35%.

أبرز المؤشرات المالية

أولاً: المركز المالي وحقوق الملكية

ارتفع إجمالي الأصول إلى 2,430.20 مليون درهم كما في 30 يونيو 2026 (31 ديسمبر 2025: 360.17 مليون درهم)، وارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 2,107.05 مليون درهم (31 ديسمبر 2025: 77.75 مليون درهم)، وذلك عقب الزيادة الرأسمالية الناتجة عن المساهمة العينية المرتبطة بصفقة ارابيان نايتس فيلج للمخيم السياحي – شركة الشخص الواحد ذ.م.م. فبموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 6 ديسمبر 2025، تم إصدار 1.2 مليار سهم عادي بقيمة اسمية درهم واحد للسهم بتاريخ 6 يناير 2026 لصالح الشريك الاستراتيجي مقابل أرض تبلغ مساحتها نحو 36 مليون متر مربع، مقيّمة من مقيم مستقل بمبلغ 2,131 مليون درهم، بما نتج عنه زيادة رأس المال بمبلغ 1,200 مليون درهم واحتياطي عام بمبلغ 931 مليون درهم.

كما تم، بموجب قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 6 يونيو 2026 وبعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، إطفاء الخسائر المتراكمة البالغة 464.08 مليون درهم كما في 31 مارس 2026 مقابل الاحتياطي العام، ليصبح رصيد الاحتياطي العام 466.92 مليون درهم ورصيد الأرباح المبقاة 7.17 مليون درهم كما في 30 يونيو 2026. وبناءً على ذلك، تحسنت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لتبلغ 86.7% مقابل 21.6%، وانخفضت نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية إلى 0.15 مرة مقابل 3.63 مرة.

ثانياً: الأداء التشغيلي

ارتفعت الإيرادات بنسبة 37.4% لتصل إلى 34.15 مليون درهم، فيما ارتفعت تكلفة المبيعات بنسبة 15.1% لتصل إلى 22.21 مليون درهم، مما رفع مجمل الربح إلى 11.94 مليون درهم مقابل 5.57 مليون درهم، وهامش مجمل الربح إلى 35% مقابل 22.4%. وارتفعت مبيعات الطابوق بنسبة 31.2%، ومبيعات الإنترلوك بنسبة 83.8%، وإيرادات الخدمات بنسبة 65.8%.

وسجلت المجموعة ربحاً قبل الضريبة قدره 7.86 مليون درهم خلال الربع الثاني، مقارنةً بخسارة قبل الضريبة قدرها 103.52 مليون درهم خلال الربع الأول:

مليون درهم	الربع الأول 2026	الربع الثاني 2026	التغير
الإيرادات	16.72	17.43	+4.2%
مجمل الربح	6.34	5.61	(11.5%)
هامش مجمل الربح	37.9%	32.2%	(5.7) نقطة
الربح / (الخسارة) قبل الضريبة	(103.52)	7.86	+111.38

ويرجع التباين بصورة رئيسية إلى الاعتراف خلال الربع الأول بالجزء الأكبر من خسائر إعادة التقييم وانخفاض قيمة الأصول. كما تضمنت نتائج الربع الثاني إيرادات توزيعات أرباح بمبلغ 2.44 مليون درهم ورصيداً دائناً بمبلغ 8.69 مليون درهم ضمن تكاليف التمويل على القروض ناتجاً عن إعادة تقدير الفوائد المستحقة.

ثالثاً: نتائج الفترة

سجلت المجموعة صافي خسارة قدرها 95.66 مليون درهم (الفترة المماثلة من 2025: 12.51 مليون درهم)، فيما بلغ إجمالي الخسارة الشاملة 101.7 مليون درهم. وقد تأثرت النتيجة بصورة جوهرية بعدد من البنود المحاسبية المتعلقة بإعادة تقييم وانخفاض قيمة الأصول والمخصصات، والتي تم الاعتراف بالجزء الأكبر منها خلال الربع الأول من عام 2026:

- خسائر إعادة تقييم الممتلكات والآلات والمعدات بمبلغ 53.66 مليون درهم (منها 47.62 مليون درهم ضمن الأرباح أو الخسائر و6.04 مليون درهم ضمن الدخل الشامل الآخر)، وانخفاض القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بمبلغ 27.7 مليون درهم؛
- مخصصات المخزون بطيء الحركة والمتقادم والخسائر الائتمانية المتوقعة وانخفاض قيمة وديعة بنكية لأجل بإجمالي 8.72 مليون درهم، إضافةً إلى خسارة غير محققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة بمبلغ 4.68 مليون درهم؛
- مصروف الاستهلاك بمبلغ 4.51 مليون درهم وتكاليف التمويل على القروض والتزامات الإيجار بمبلغ 4.89 مليون درهم.

رابعاً: السيولة والالتزامات التمويلية والأحداث اللاحقة

بلغ النقد وما في حكمه 4.91 مليون درهم كما في 30 يونيو 2026 (31 ديسمبر 2025: 13.34 مليون درهم)، وبلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية 0.85 مليون درهم. ونظراً لأن إعادة الرسملة تمت بصورة رئيسية بشكل عيني، فلم ينتج عنها تدفق نقدي مماثل، ويظل تعزيز السيولة ورأس المال العامل ضمن الأولويات الرئيسية.

وبلغت القروض البنكية 173.97 مليون درهم، والسحب على المكشوف 26.14 مليون درهم، والفوائد المستحقة 39.35 مليون درهم. وتواصل المجموعة معالجة وإعادة تنظيم هذه الالتزامات عبر المفاوضات الجارية مع الجهات المصرفية ذات العلاقة. وفيما يتعلق بالدعوى رقم 2026/425 أمام محكمة أبوظبي التجارية، أصدرت المحكمة بتاريخ 22 يوليو 2026 حكمها برفض الدعوى الأصلية البالغة قيمتها 33 مليون درهم والمقامة ضد المجموعة، وعدم قبول الدعوى المتقابلة البالغة قيمتها 20 مليون درهم.

خامساً: المرحلة المقبلة ومسؤولية مجلس الإدارة

تنتقل المجموعة إلى مرحلة تركز على تحويل قوة مركزها المالي وقاعدة أصولها إلى نمو تشغيلي وتدفقات نقدية وعوائد مستدامة، من خلال زيادة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية، وتعظيم قيمة قاعدة الأصول والموجودات العقارية، وتعزيز السيولة وهيكل التمويل، ودراسة الفرص الاستثمارية وفق معايير واضحة للجدوى والعائد والمخاطر والحوكمة. كما يؤكد المجلس التزام الشركة بمبادئ الحوكمة والشفافية والإفصاح، ويشكر السادة المساهمين والإدارة التنفيذية وموظفي المجموعة.

ويقر مجلس الإدارة، حسب علمه، بأن المعلومات المالية الواردة في هذا التقرير قد تم إعدادها استناداً إلى البيانات المالية المرحلية الموحدة للمجموعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026، وأنها تعكس بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

وقد فوض مجلس الإدارة الأشخاص التالية أسماؤهم بالتوقيع على البيانات المالية المرحلية الموحدة:

1- السيد/ رشيد علي رشيد ناصر العميرة	رئيس مجلس الإدارة
2- المهندس/ سعيد سيف درويش أحمد الكتبي	نائب رئيس مجلس الإدارة
3- السيدة/ شمسة سليمان الفهيم	عضو مجلس الإدارة

التاريخ: 12 أغسطس 2026

رشيد علي رشيد ناصر العميرة
رئيس مجلس الإدارة